دور أخلاقيات الأعمال في تعزيز مقومات التنمية المستدامة – من منظور إسلامي

د. براهمي زرزور. أستاذ محاضر "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة العربي التبسي– تبسة– الجزائر

zarzour.brahmi@univ-tebessa.dz

The Role of Business Ethics in Promoting Sustainable Development: An Islamic Perspective

Dr. Brahmi Zarzour. Arabi Tibsi University. Algeria

Abstract

The study deals with the subject of business ethics and its role in promoting the elements of sustainable development in the practices of contemporary business organizations from an Islamic and administrative perspective and the benefits thereof. There is a growing sense that contemporary business organizations have become less moral in their actions and transactions than in the past, which reveals a need for governance in modern institutions in their relationships with employees, customers, other companies, or the public. Especially since these projects now see social misconduct by management as having a very high cost to the company and society as a whole.

Keywords. Business ethics, sustainable development, dimensions of sustainable development, Islamic sustainable development.

الملخص:

تتناول الدراسة موضوع أخلاقيات الأعمال ودورها في تعزيز مقومات التنمية المستدامة بالممارسات السليمة في منظمات الاعمال المعاصرة من منظور إسلامي وإداري والمنافع المترتبة عنها فهناك إحساس متزايد بأن منظمات الاعمال المعاصرة أصبحت في تصرفاتها وصفقاتها أقل أخلاقية مما كانت عليه

المنارة للاستشارات

ww

في السابق، مما يكشف عن الحاجة الحقيقية إلى الحكامة في المؤسسات الحديثة في علاقاتها بالعاملين، والعملاء، وبالشركات الأخرى، أو بالجمهور. وخاصة أن هذه المشروعات ترى الآن أن سوء التصرف الاجتماعي من قبل الإدارة يمكن أن يكون ذا تكلفة عالية جدا على الشركة والمجتمع برمته.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الأعمال، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، التنمية المستدامة الاسلامية،..

تمهيد:

لا شك أن التطورات المتسارعة والتغيرات الهائلة التي أفرزتها العولمة كانت لها انعكاساتها ليس على المستوى الدولي فحسب بل على المستوى المؤسساتي كذلك، ذلك أن سعي المنظمات لبناء التميز المؤسسي واهتمامها المطلق بتحقيق الربحية أدى الى تزايد الفضائح الأخلاقية واتساع دائرة الفساد فباتت حاجة المجتمعات إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل أكثر رقيا مطلبا رئيسيا للمجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. إذ يعتبر موضوع الأخلاق والتنمية المستدامة من أهم المواضيع الحديثة، بالأخص بعد الأزمات المالية والايكولوجية التي يشهدها العالم. حيث يعتبر النقص في الجانب الأخلاقي مسؤولا إلى حد كبير عما نعانيه اليوم من مشكلات، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن كثيرا من مشكلات مجتمعنا الراهنة هي مشكلات أخلاقية في صميمها، فمظاهر الإهمال والتسيب والفساد والاستغلال، إنما هي جميعا تعبر عن أزمة أخلاقية وعن قصور في النمو الأخلاقي.

إشكالية الورقة البحثية

بات من المتفق عليه أن منظمات الأعمال ليست بشركات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أعلى معدلات للربحية، ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير هذه المنظمات بمسؤولياتها الأخلاقية والاقتصادية حتى يكون تحقيق الربح عائدا عن

المنارة للاستشارات
ww

أمور مقبولة أخلاقيا أو قانونيا. علاوة على ذلك، فإن الدور الرئيس الذي تلعبه المنظمات، كونها المصدر الرئيس للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، يحتّم عليها القيام بواجباتها وفقا للمفاهيم الحديثة، كما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغير السريع تحتّم عليها ذلك أيضا. ومن هنا، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم أخلاقيات الأعمال – وفق المنظور الإسلامي– في تعزيز مقومات التنمية المستدامة؟

أولا: أساسيات حول أخلاقيات الأعمال

تقتضي معالجة موضوع أخلاقيات الأعمال التطرق إلى بعض المصطلحات ذات الصلة بالموضوع مرورا بتعريف الأخلاق في اللغة والاصطلاح ومن ثم التطرق والنظر في مفهوم أخلاقيات الأعمال وإلقاء الضوء على الأصل والمرجع التاريخي لهذا الفكر.

1- مفهوم أخلاقيات الأعمال

يعود أصل مصطلح الأخلاقيات أو «L'éthique» باللغة الفرنسية أو «Ethics» باللغة الإنجليزية إلى الإغريق القدماء[1]، حيث كان يعنى بمصطلح « Ethos » "التفكير الذي يوجه السلوك البشري".[2] أما مصطلح الأخلاق «La morale » فيعنى به العلم الذي يوضح معنى الخير والشر.[3] ومصطلح الأخلاق لا يعني بالضرورة الأخلاق الحسنة بل يحتمل السيئة منها كذلك. وتجدر الاشارة

[1]- Luc De Brobandere, Anne Mikolojccok, **La valeur des idées : de la créativité à la stratégie en entreprise**, DUNOD, Paris, 2007, p : 284.

[2]- J. Ballet, F. De Bry, **L'entreprise et l'éthique,** Collection économie, Editions du Seuil, Paris, 2001, p :

[3]- Patrick Barthel, **l'éthique porté par le courant du développement durable**, Association Internationale de Management Stratégique, Université de Metz, 2005, p: 2.

المنارة للاستشارات
ww

إلى أن هناك اختلاف بل صعوبة في تحديد دلالة المفهومين إذ ينظر البعض إلى الأخلاق على أنها مجموعة من المبادئ والقيم وإلى الأخلاقيات على أنها تطبيق لهذه المبادئ والقيم والعكس صحيح عند البعض الآخر.[1] كما يوجد البعض من رجال الأعمال من يعتبر أن للمصطلحين نفس المدلول.[2]وهناك من يرى أن الأخلاقيات تشمل الأخلاق.[3]

بدءا تعرف القراءات اللغوية الأخلاق على أنها: "السجية والطبع والعادة".[4] "والأصل في الأخلاق أنها كامنة في النفس، ولا يعرف بوجودها إلا بظهور آثارها".[5] فهي "صفة مستقرة في النفس فطرية أو مكتسبة ذات آثار في السلوك محمودة أو مذمومة".[6] فالأخلاق هي صورة الإنسان الباطنة المعلن عنها في تصرفات قد تتصف بالمحمودة أو المذمومة.

في حين تمثل الأخلاق في المعنى الاصطلاحي "مجموعة القيم والمعايير التي يعتمدها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد وما هو سيء وبين ما هو صواب وما هو خاطئ."[7] وهي في مضمونها تعبر عن "التحلي بالطيب والتخلي

---

[1] - Jean Moussé, **Ethique des Affaires : Liberté, Responsabilité**, Edition DUNOD, Paris, 2001, p : 1.

[2] - Samauel Mercier, **L'éthique dans les entreprises**, Edition de la découverte et Syros, Paris, 1999, p : 4.

[3] - Jean François Claud, **L'éthique au service du management**, Edition Liaisons, France, 1998, p : 52.

[4]- تحسين أحمد الطراونة، **الأخلاق والقيادة**، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص: 27.

[5]- سعيد بن ناصر الغامدي، **أخلاقيات العمل: ضرورة تنموية ومصلحة شرعية**، الإدارة العامة للإعلام والثقافة، سلسلة دعوة الحق، إدارة الثقافة والنشر، مكة المكرمة، 2010، ص: 12.

[6]- محمود عبد الكريم أرشيد، **النشاط الاقتصادي الاسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه**: دراسة اقتصادية اسلامية تحليلية مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 5.

[7]- نجم عبود نجم، **القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 308.

المنارة للاستشارات
ww

عن القبيح."[1] والملاحظ أن ما ورد من معاني اصطلاحية للأخلاق لا يختلف عما جاءت به المعاني اللغوية وهي مفاهيم تدور في مجملها حول صفة قد تكون حسنة أو قبيحة، تظهر في سلوك الفرد إزاء موقف معين.

أما أخلاقيات الأعمال فتشير إلى السلوك الإداري للمنظمة حيث يعرفها البعض بأنها "مجموعة من المبادئ التي يجب تطبيقها في القرارات التجارية[2]". لكن أي نوع من المبادئ تلك الواجب تطبيقها وما هي الآثار المترتبة عن هذه المبادئ، وهي أسئلة لا يمكن لهذا التعريف الاجابة عنها.

يعرفها آخرون على أنها "المبادئ والمعايير التي تعد مرجعا للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة والتي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إجابا أو سلبا."[3] وهناك من يحدد أخلاقيات الأعمال على أنها كل ما يتعلق بالعدالة والمساواة في توقعات المجتمع والمنافسة النزيهة والمسؤولية الاجتماعية والتصرفات السليمة في البيئة المحلية والدولية.[4]

وحسب P. W. Van Valock فإن أخلاقيات الأعمال هي الدراسة والتحليل المنهجي للعمليات التي يتم من خلالها تطوير القرار الإداري بحيث يعد هذا القرار خيارا أخلاقيا آخذا في الاعتبار ما هو صحيح وجيد للفرد والمجموعات والمنظمة.[5]

---

[1]- بلال خلف السكارنة، **أخلاقيات العمل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص: 20.

[2]- Mollie Painter-Morland, **Business Ethics as Practice**: ethics as the everyday business of business, Cambridge University Press, New York, The United States of America, 2008, p: 2

[3]- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، **مرجع سابق**، ص: 21.

[4]- زكريا مطلك الدوري، أحمد علي صالح، **إدارة الأعمال الدولية: منظور سلوكي وإستراتيجي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 434.

[5]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص:135.

المنارة للاستشارات
ww

أما P.F.Durcker فينظر إليها على أنها "العلم الذي يعالج الاختيارات العقلانية على أساس التقييم بين الوسائل المؤدية إلى الأهداف."[1]

كما يوجد من يعبر عنها على أنها مسار توجيهي لمنظمات الأعمال يهدف إلى تطبيق السنن الأخلاقية السائدة في المجتمع على معاملات الأعمال، ويعود أصل هذه الفكرة إلى التعاليم السماوية التي تحرم السرقة والاختلاس والاحتيال وإهدار الأموال والممارسات غير الأخلاقية. فأخلاق الأعمال هي محاولة التوفيق بين الواجبات والسنن الأخلاقية وبين مجريات الأنشطة الاقتصادية والمالية.[2]

استنادا على ما سبق، يمكن القول أن أخلاقيات الأعمال هي التزام المنظمة بممارسة أعمالها وفقا للأطر الأخلاقية والمعايير والمبادئ المجتمعية.

2- نظريات ومداخل أخلاقيات الأعمال

أ- **نظريات أخلاقيات الأعمال:** لاشك أن نظريات الأخلاقيات تشكل الأساس لتفسير وفهم مختلف الجوانب الأخلاقية في التصرف الإنساني. وقد طورت نظريات عديدة في هذا المجال، وفي هذا السياق يشير R.M.Fulmer إلى وجود أربع نظريات أخلاقية هي:[3]

- النظرية التجريبية: تعتبر أن الأخلاق تشتق من التجربة الإنسانية وأن تحديد ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي يتم من خلال الاتفاق العام على ذلك، وهذا ما لا يتحقق إلا بالتجربة أولا وأن ما يحدد ويقاس من عوامل هذه التجربة يحقق الوصول إلى ذلك الاتفاق ثانيا.

---

[1]- نجم عبود نجم، القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين، **مرجع سابق**، ص: 310.

[2]سعيد بن ناصر الغامدي، **أخلاقيات العمل: ضرورة تنموية ومصلحة شرعية**، الإدارة العامة للإعلام والثقافة، سلسلة دعوة الحق، إدارة الثقافة والنشر، مكة المكرمة، 2010، ص: 37-38.

[3]- نجم عبود نجم، القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 113-316.

المنارة للاستشارات

ww

- النظرية العقلانية: تقوم على أن العقل يمتلك القدرة على تحديد ما هو جيد وما هو سيء، وأن هذه التحديات المنطقية هي أكثر استقلالا عن التجربة. وبالتالي فإن حل المشكلات الأخلاقية يمكن أن يتم عن طريق ما هو عقلاني وأن التأثيرات الذاتية أو الشخصية هي التي تحد من تحقيق ذلك.
- نظرية الحدس: ترى أن الأخلاق لا تشتق بالضرورة من التجربة أو المنطق، وإنما بما يمتلك الأفراد بشكل فطري وتلقائي من حدس كقدرة ذاتية على التمييز لما هو صحيح عما هو خاطئ. وأن سوء التصرف الأخلاقي يعود إلى البيئة السيئة، التربية الناقصة وغير السليمة، وعوامل التنشئة غير الملائمة.
- نظرية الوحي: ترى أن تحديد الصواب أو الخطأ أعلى من الإنسان، وأن الله يخبر الإنسان بالمبادئ التي تساعده على تحديد ما هو صحيح وما هو خطأ، وهذا ما تهتم به الأديان السماوية.

لابد من التأكيد على أن المنظور المتباين الذي تقدمه كل نظرية في التعبير عن الحقيقة الأخلاقية يخلق أحيانا صعوبات إضافية في تحديد الخيار الأخلاقي الملائم مما يوجد الحاجة إلى ضرورة تكامل هذه النظريات في رؤية متكاملة تساهم في زيادة الوضوح والتحديد لما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي في مختلف المواقف وحالات المصالح المتضاربة.

وتسود قطاع الأعمال في الغرب ثلاث نظريات أخلاقية هي:

- النظرية النفعية: هي تقوم على مذهب المنفعة القائل بأن تحقيق أعظم الخير والنفع لأكبر عدد من الأفراد يجب أن يكون هو الهدف للسلوك الإنساني، "وأن الأفعال والخطط يجب أن تقيم نتائجها، وعلى الأفراد أن تتصرف بما ينتج منافع أكبر للمجتمع وأقل ما يكون من ضرر وأدنى

المنارة للاستشارات
ww

تكلفة."[1] لهذا فإن الشركة يجب أن تكون لها أهداف تنظيمية واسعة تشمل منافع الأطراف المتعددة وأن تحقق الكفاءة بالمدلول الواسع لها: ربح أكبر، استهلاك أقل للموارد وتلوث أقل للبيئة.

- نظرية الحقوق والواجبات: تقوم هذه النظرية على أساس أن للأفراد حقوقا يتمتعون بها، يجب أن تحترم وتؤخذ بعين الاعتبار في جميع القرارات.[2]وهذه الحقوق نوعان حقوق أخلاقية وهي تلك الحقوق المضمونة لكل فرد بوصفه كائنا بشريا بغض النظر عن المجتمع الذي يوجد فيه ومن أمثلة هذه الحقوق: حق العيش، وحق الملكية..الخ، أما الحقوق القانونية فهي التي تمنح الفرد من خلال القانون مثل حق الفرد في الحصول على محامي للدفاع عنه.[3] ووفقا لهذه النظرية فإن واحدة من أكثر السمات الحرجة في الحقوق هي أنها يجب أن توجد في علاقة تكاملية مع الواجبات، فحق العيش للفرد يوجد بالترابط مع حق الآخرين في العيش، وحق الحرية للفرد يتكامل بالسماح للآخرين بممارسة حريتهم أيضا.
- نظرية العدالة: تقوم هذه النظرية على ضرورة توزيع المنافع والأعباء على الأفراد والجماعات بشكل عادل وهذه هي العدالة التوزيعية، وأن تعايش الأفراد على تعاونهم وتنافسهم لابد أن يتم وفق قواعد وقوانين، وأن كاسري هذه القواعد يتعرضون للعقوبات وهذه العدالة الجزائية. وفي كسر

---

[1]- Thomas L. Wheelen, J. David Hunger, **Strategic Management and Business Policy**: Toward Global Sustainability, Pearson Education, New Jersey, 2012, p: 85.

[2]-Idem.

[3]- نجم عبود نجم، القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 315.

المنارة للاستشارات

ww

هذه القواعد يمكن أن تنجم أضرارا وضحايا لابد من تعويضهم بما يتناسب مع تلك الأضرار وهذه العدالة التعويضية.[1]

وفي إطار تصنيف نظريات أخلاقيات الأعمال، هناك من يشتمل تصنيفه على نظريتين هما:[2]

- المثالية الأخلاقية: تقوم على ما يمكن تسميته بالمطلق الأخلاقي أي ما ينبغي أن يكون أخلاقيا. فهي تنطلق من المثل العليا التي يجب على الشركات والمديرين الالتزام بها بغض النظر عما إذا كان هذا سيؤدي إلى الربح أم عدمه. وهذه النظرية في مطلقها الأخلاقي تقف على طرف نقيض من تحقيق المنظمة لأهداف والسبب في وجودها ألا وهو الربحية، غير أن هذه النظرية يمكن أن تصلح للمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية ولكن ليس للمؤسسات الهادفة للربح.
- النظرية التجريبية: تقوم على ما يمكن تسميته بالواقعية النسبية، أي ما هو كائن فعلا بوصفه تجربة تخضع للدارسة والتقدير والقياس. وبالتالي فإن أخلاقيات الأعمال لا تختلف عن أي معيار قابل للنظر والقياس في آثاره السلبية والايجابية. فالقرار الأخلاقي واللاأخلاقي كلاهما يمكن أن يخضع لتحليل التكلفة–العائد وللمبادلات الرشيدة، لأن الموقف الأخلاقي يمكن أن يعود بعائد مادي أكبر من تكلفته أحيانا، وفي أحيان أخرى يكون الموقف اللاأخلاقي هو صاحب العائد الأكبر.

3- مداخل أخلاقيات الأعمال

[1] -Thomas L. Wheelen, J. David Hunger, **Strategic Management and Business Policy**: Toward Global Sustainability, Opcit, p: 85.

[2]- نجم عبود نجم، **أخلاقيات الأعمال في عالم متغير**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 200، ص: 59-60.

المنارة للاستشارات
ww

تصنف مداخل أخلاقيات الأعمال إلى ثلاث مداخل أساسية يأتي عرضها فيما يلي:[1]

- مدخل السمات الأخلاقية: تقوم على أساس أن المدير أو الموظف الجيد من ناحية التزامه بأخلاقيات الأعمال يمتلك خصائص وسمات عالية تميزه عن غيره، وبالتالي فإن جذور التصرف الأخلاقي يكمن في شخصية هؤلاء المديرين الذين لهم القدرة على الاعتراف بمجال وطبيعة مشاكل الأخلاقيات، فهم نقاط القوة والضعف في غرس مبادئ أخلاقيات الأعمال داخل المنظمة. ويعتبر هذا المدخل أن المديرين أو الموظفين أخلاقيين في تصرفاتهم بالفطرة.
- مدخل المعايير الأخلاقية: إن الغاية الأساسية من هذا المدخل هو التوصل إلى مجموعة من المعايير الأخلاقية التي بقدر ما تستجيب لما يحترمه المجتمع بقدر ما ترتقي بالمستوى الأخلاقي للعمل الإداري. فهذا المدخل يشجع المنظمات على صياغة المعايير والقيم الأخلاقية الخاصة بها. وقد سبق لكل من Rue & Byars تحديد خمسة من هذه المعايير هي: الامتثال للقانون، الأمانة، العدالة، الجرأة الوظيفية، وأخيرا الاهتمام بالأنشطة المؤثرة على الآخرين لجعلها نافعة قدر الإمكان.

ولازال هذا المدخل يتطور على أساس المزيد من التخصص حيث أخذت كل مهنة تصنع لها مجموعة من القواعد والقيم الأخلاقية التوجيهية لأعضائها وتصنع لها مدونة خاصة بها. وهكذا وجدت أخلاقيات العلاقات العامة، أخلاقيات المحاسبة، أخلاقيات التسويق، أخلاقيات السياحة، والتطور يبقى مفتوح ليشمل مجالات أخرى للنشاط الإنساني.

[1]- نجم عبود نجم، القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين، **مرجع سابق**، ص: 317-319.

المنارة للاستشارات
ww

- مدخل الالتزام بالمبدأ الرسمي: يبحث هذا المدخل عن المبدأ الرسمي الذي يساعد على تحقيق الاعتدال والتوازن بين طرفي المصلحة في كل قرار، فأساس هذا المدخل هو أن هناك حدين من المصالح. يتمثل الحد الأول بالأنانية أي تحقيق أقصى المصالح الشخصية. والحد الثاني هو الايثار أو الغيرية أي تحقيق أقصى المنافع الاجتماعية وفق مبدأ أقصى سعادة لأكبر عدد. ولأن كلا الحدين يمثلان حالة التطرف، فإن المبدأ الرسمي هو تحقيق مصلحة الاثنين عند نقطة التوازن بينهما ويمكن تحقيق ذلك من خلال الالتزام والامتثال للواجبات التي يحددها القانون والمدونة الأخلاقية التي تقرها المنظمة.

بالرغم من تميز هذه المداخل إلا أنها متكاملة فيما بينها، فإذا كان مدخل السمات يؤدي إلى اختيار المديرين ذوي السمات الأخلاقية وتجنب المديرين الفاسدين، فإن مدخل المعايير الأخلاقية يمكن المديرين ذوي السمات الأخلاقية من تحديد القيم والمعايير المشتركة ووضعها في مدونة أخلاقية لتكون مرشدا للعاملين لما هو جيد أو سيئ من التصرفات في المنظمة. في حين يساعد مدخل المبدأ الرسمي في تحقيق التوازن في المصالح ومعالجة المواقف المتعارضة وفق أولويات ومبادئ تدعم السلوك الأخلاقي في المنظمة.

4- مصادر أخلاقيات الأعمال والمشاكل الأخلاقية

أ- **مصادر أخلاقيات الأعمال:** من أهم خصائص السلوك الإنساني أنه مسبب وهادف ومدفوع، فهو لا يأتي من فراغ حيث تقف عدة عوامل وراءه، لذا فإن التعرف على مصادر السلوك ودراستها وتحليلها وتوظيفها بشكل سليم لصالح المنظمة أمر في غاية الأهمية. إضافة إلى أن التعرف على مصادر السلوك لدى الأفراد في المنظمة يفيد في التنبؤ بالظواهر المرتبطة بهذا الجانب، ومن ثم السيطرة عليها أو

المنارة للاستشارات
ww

التكيف معها بالشكل الذي يكون في صالح المنظمات. وإجمالا يمكن تحديد مصادر أخلاقيات الأعمال فيما يأتي:[1]

- المصدر الديني: وتنبع هذه من تقوى الله ومخافته في أي عمل، وما يغرسه الوازع الديني من أخلاق وفضائل سلوكية حسنة تنعكس على الإنسان في تعامله مع الأشياء بشكل عام، فجميع الديانات السماوية تأمر الإنسان بالتقوى وطاعة الله والاستقامة وحسن المعاملة أي أن جميعها تحث على الأخلاق الحسنة والانصياع لأوامر الله واجتناب نواهيه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهذا يجب أن ينعكس على أفراد المعرفة وأخلاقهم في العمل المعرفي الذي يخدم البشرية ولا يضرها، وأن يتحلوا بالصبر على إجراء التجارب العلمية وإعادتها عدة مرات وأن لا يعملوا فوق طاقتهم حيث يسبب ذلك أضرارا لأجسادهم وعقولهم التي يمكن أن تنعكس سلبا على أداءهم تجاه المعرفة.
- البيئة الإجتماعية والقيم: حيث تحتوي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأعراف التي اكتسبت قوة القانون وفي بعض الأحيان تفوق قوة القانون في ضبط السلوك الفردي تجاه العديد من القضايا، وهي بالتالي تعد من أهم مصادر الأخلاقيات المؤثرة في السلوك، وتلعب دورا مهما لدى أفراد المعرفة من حيث الاستقامة والالتزام بالقواعد الأخلاقية المجتمعية التي تنص على عدم التسبب بأية أضرار للمجتمع بأي شكل من الأشكال.

[1]- ابراهيم الخلوف الملكاوي، **إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 269-271.

المنارة للاستشارات
ww

- التشريعات القانونية: تعتبر من أهم الضوابط التي تحكم سير العمل في أي وظيفة حيث تبين درجات ومسؤوليات كل عمل ورادعا للسلوكيات غير المقبولة والمنحرفة.
- آراء العلماء والفلاسفة: يمكن أن تكون أبحاث العلماء ورجال الفكر أساسا لتنظيم العلاقة بين أصحاب المهن وأخلاقيات التعامل وحماية المستهلك ومنع الغش وتحديد المواصفات اللازم توافرها بسلعة معينة لتكون أكثر أمانا ولا تضر البشرية، وما أدل على ذلك بجائزة نوبل للسلام بعد أن اخترع البارود حيث عرف أن هذا الاختراع ضار جدا بالبشرية فخصص جائزة مقابل كل عمل يخدم السلام وإسعاد البشرية ليكفر عن ذنبه.
- المدونات الأخلاقية: وهي عبارة عن وثيقة تصدرها المنظمة تتضمن مجموعة من المبادئ تحدد ما يجب أن يفعله العامل وما يجب أن لا يفعله.
- الخبرة المتراكمة والضمير الإنساني الصالح: حيث تعتبر الخبرة مصدرا مهما في تكوين سلوك الفرد العامل وتمتعه بأخلاقيات معينة اتجاه الإشكالات والقضايا المطروحة.[1]
- النسيج الثقافي للمنظمة: تشكل الثقافة التنظيمية أهم القوى المكونة للأخلاقيات في منظمات الأعمال، فصياغة الإطار الاستراتيجي للمنظمة يبنى أساسا على ثقافة المنظمة.

ب- **تصنيف المشاكل الأخلاقية:** إن الموقف الأخلاقي ينجم عن الرؤية الخاصة بالأهداف المرغوب تحقيقها من قبل المنظمة والجهد المبذول من الأفراد والذي قد لا ينسجم مع متطلبات المنظمة، أو مع اختلاف أهداف الأفراد عن أهداف المنظمة وعن أهداف المجتمع.

[1]- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

المنارة للاستشارات
ww

وهذا ما يتسبب في تكوين المشاكل الأخلاقية والتي يمكن ادراجها في أربعة عناصر هي:[1]

- تضارب المصالح: تحصل حالة تضارب المصالح إذا كان الفرد في موقف يتوجب عليه الاختيار بين تقديم مصلحته الشخصية على مصلحة المنظمة. لذا يجب تنمية مناخ تنظيمي يستطيع الأفراد فيه الفصل بين مصالحهم الشخصية ومتطلبات العمل.
- العدالة والنزاهة: تشير العدالة إلى أن يكون الفرد منصفا وغير متحيز، في حين أن النزاهة تعني المصداقية والاستقامة والأهلية للثقة. إن العدالة والنزاهة يفترض أن تكونا صفتين متلازمتين لمتخذي القرارات. وينبغي على رجال الأعمال عدم الحاق الضرر بالأطراف ذات العلاقة بالمنظمة من خلال المخادعة والتحريف وتضليلهم بمعلومات خاطئة. فالثقة عامل مهم ومحرك أساسي للأعمال.
- الاتصالات: تبرز الإشكالية الأخلاقية في طبيعة الاعلانات التي تقوم بها المنظمة حول سلامة المنتج وظروف العمل والتلوث، إذ يمكن للمنظمة أن تقدم معلومات كاذبة ومضللة وهذا يؤدي إلى تحطيم ثقة الزبون بالمنظمة وتوجهه نحو المنظمات المنافسة.
- **العلاقات المنظمية**: وتتعلق بسلوك العاملين اتجاه الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة، حيث أن العاملين المتمتعين بحس أخلاقي يحاولون المحافظة على المصداقية في علاقاتهم والالتزام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم وتجنب الضغط على الآخرين بطريقة تؤدي إلى دفعهم لسلوك غير أخلاقي. وهذا يعتبر عملا لاأخلاقيا.

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 161-163.

المنارة للاستشارات
ww

إجمالا يمكن القول أن القضايا المذكورة آنفا تمثل أهم ما يثار بشأن السلوك الأخلاقي، وأن طبيعة المشكلة الأخلاقية تختلف باختلاف طبيعة الأعمال التي تمارسها المنظمة والقطاع الذي تنشط فيه.

5- أهمية ومتطلبات أخلقة منظمات الأعمال

أ- **أهمية أخلقة منظمات الأعمال:** إن الالتزام بالمبادئ والمعايير الأخلاقية سواء على صعيد الفرد في الوظيفة أو الجماعات أو منظمات الأعمال يعتبر ذا أهمية بالغة لمختلف الأطراف وتفعيلها يجب أن يكون في أعلى قائمة الاهتمامات الادارية تدريبا وتأهيلا وتوظيفا، إذا كان هناك بحث عن التميز والجودة في الأعمال.

- الصورة الذهنية الايجابية والسمعة الجيدة: تعتمد المنظمة في نجاحها وبقائها ونموها واستمراريتها اعتمادا كبيرا على صورتها الذهنية وسمعتها، وقدرتها التنافسية، وتستند سمعة أي منظمة على أخلاقياتها ومدى إدراك المجتمع وأصحاب المصالح لهذه الأخلاقيات.[1] وتؤكد الدراسات الميدانية على حالات عديدة من المنظمات على أنه كثيرا ما يؤدي افتقار المنظمات إلى الأسس الأخلاقية في قراراتها ذات العلاقة بالمجتمع إلى نمو ظاهرة العداء البيئي وفقدان السمعة الجيدة وعدم رغبة المستهلكين في التعامل معها. لذا فمن الضروري الاهتمام بالمعايير والأطر الأخلاقية واختبار الملائم منها والالتزام بها تبعا لاختلاف أهداف ووجهات نظر أصحاب المصالح المتعاملين مع المنظمة.
- الالتزام بأعباء المسؤولية القانونية والمساءلة المجتمعية: يترتب على دوام الحرص والاهتمام بالمعايير والأطر الأخلاقية قواعد قانونية ملزمة، إذ

[1]- مصطفى محمود أبو بكر، **أخلاقيات وقيم العمل في المنظمات المعاصرة: منهج استراتيجي سلوكي لبقاء المنظمات واستقرارها ونموها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص: 130.

المنارة للاستشارات
ww

تفرض عقوبات على المنظمات بسبب انتهاكها للقانون، ولا يخفى لما لهذه العقوبات من تأثيرات سلبية على سمعة المنظمة ومعنويات العاملين فيها، فالحوداث التي ارتبطت باستخدام لعب الأطفال كالتسمم وأثر الألوان الصناعية والمواد المستخدمة في حفظ الأغذية أو تعبئتها على صحة المستهلك كانت سببا إلى إصدار عديد من القوانين والقرارات لحماية المستهلك.[1] ويضاف إلى ذلك الاهتمام بحماية البيئة نتيجة لزيادة الأضرار التي تلحقها من الأدخنة والمخلفات الصناعية واستنزاف لموارد الطبيعة وما تم تأسيسه من هيئات دولية وجماعات محلية ووزارات تهتم بالقضايا البيئية، تمارس ضغوطا كبيرة على المنظمات لحثها على ضرورة التزامها بمسؤوليتها اتجاه البيئة وإشراكها في حمايتها والمحافظة عليها.

- تأثير الالتزام بالمعايير الأخلاقية على ربحية المنظمة: فمن المؤكد أن الالتزام بأخلاقيات وقيم العمل، وأن التصرف في حدود التشريعات والقوانين يساهم في تحسين الأداء، ولا شك أن المخالفة وعدم الالتزام بالضوابط التي تحددها التشريعات القانونية يترتب عليها آثارا سلبية على سمعة المنظمة فإنها أيضا من الناحية المالية تشكل أثرا سلبيا أيضا على التكاليف، إذ تؤدي القضايا الجنائية والمدنية المرفوعة ضد المنشآت الصناعية إلى ارتفاع الإنتاج.
- تأثير أخلاقيات وقيم العمل على استخدام الموارد والإمكانيات في المنظمة: إن الالتزام بالمعايير الأخلاقية في استخدام الموارد والامكانيات سيضمن للمنظمة الاستخدام الكفء والرشيد مما يتيح امكانية تقليل التكاليف، تحسين الانتاجية وتجنب اهدار الموارد.

[1]- **المرجع نفسه**، ص: 132.

المنارة للاستشارات
ww

- إن الحصول على شهادات عالمية وامتيازات عمل خاصة (مثل آيزو 9000 وآيزو 14000) يقترن بالتزام المنظمة بالعديد من المعايير الأخلاقية في إطار الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستخدام والاعتراف بالخصوصيات والعمل الصادق والثقة المتبادلة ودقة وصحة المعلومة. بعبارة أخرى، فإن الشهادة الدولية بالالتزام بالمعايير الفنية في إنتاج السلع والخدمات تحمل في طياتها اعترافا بمضمون أخلاقي واجتماعي مهم أظهرته منظمة الأعمال.[1]

نخلص مما سبق، إلى أن الاهتمام والالتزام بالمعايير الأخلاقية يعتبر أمرا ضروريا عند اتخاذ أي قرار سواء تعلق الأمر بالجوانب المالية أو العمليات الانتاجية والتسويقية أو قضايا الموارد البشرية بصفة خاصة لكونها العنصر المسؤول والمحدد الرئيسي لجودة وكفاءة الأنظمة الإدارية، ولكون المنظمة جزء من النظام الاجتماعي لا يمكن عزل العناصر الاقتصادية لقرارات المنظمات بكافة أشكالها عن آثارها المجتمعية.

ب- **متطلبات أخلاقة منظمات الأعمال:** تستدعي أخلقة المنظمات جملة من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في ممارستها لأعمالها وأنشطتها والتي يتعذر الالمام بجميعها نظرا لتعدد المجالات التي تنشط فيها منظمات الأعمال وأخذا بخصوصية كل مجال، ورغم ذلك يمكن تعميمها والتعبير عنها في النقاط التالية:[2]

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، د. صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 138.

[2]- مصطفى محمود أبو بكر، أخلاقيات وقيم العمل في المنظمات المعاصرة، **مرجع سابق**، ص: 37-39.

المنارة للاستشارات
ww

- ضرورة تحديد وصياغة أهداف المنظمة ورسالتها وغاياتها في ظل إطار أخلاقي قيمي يحقق التوازن والموضوعية لهذه الأهداف والرسالة والغايات لكل من المنظمة والأطراف ذات العلاقة في بيئة ومجتمع المنظمة؛
- ضرورة أن تدرك المنظمة وأعضاؤها أن التعامل والتنسيق مع بيئة ومجتمع المنظمة لابد أن يتم وفق أطر أخلاقية قيمية تتسق والبناء الثقافي لبيئة ومجتمع المنظمة؛
- أهمية بناء وتعميق الإحساس بالمسؤولية المجتمعية لدى المنظمة، لتدرك مسؤوليتها في تدعيم حركة التطوير والتحديث وخطط التنمية في مجتمع وبيئة المنظمة، سواء بالاستجابة لمتطلبات التنمية أم المبادأة لتدعيم وتفعيل ذلك؛
- بجانب الاعتبارات الفنية والاقتصادية، يفترض أن تلتزم منظمات الأعمال بأسس ومعايير أخلاقية وقيمية عند اتخاذ قراراتها لتحديد مواصفات المنتج وتسعيره عند وضع نظم السداد وفي ابرام العقود مع عملائها، وغيرها من مجالات العلاقات والتفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة في بيئة ومجتمع المنظمة؛
- بالإضافة إلى الأصول المهنية في أداء أنشطة ومهام المنظمة وفي ممارسة وظائف الإدارة، يفترض أن تتم أنشطة البحث والتطوير والإنتاج والتسويق والبيع والشراء والتخزين والعلاقات العامة وخدمة العملاء، وغيرها من أنشطة المنظمة وفق أسس ومعايير أخلاقية محددة، هذا بجانب أن تتم ممارسة وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف والمتابعة والرقابة والتقييم والتصحيح أيضا وفق إطار أخلاقي يحقق للمنظمة ثقة وتأييد الأطراف ذوي العلاقة داخل وخارج المنظمة؛

المنارة للاستشارات
ww

- يفترض أن يكون تعامل منظمات الأعمال مع ما قد تواجه من فرص وقيود وتهديدات في البيئة والمجتمع الذي تتعامل معه، وفق إطار أخلاقي يساهم في تنمية موارد المجتمع وحل مشكلاته؛
- مع أهمية المهارات الفنية والقدرات الابداعية الادارية والقيادية لمؤسسي منظمات الأعمال ومديريها، إلا أن هذا لا يكفي بمفرده لنجاح منظمات الأعمال، وإنما يكون ذلك مرهونا بما لديهم من أسس ومعايير أخلاقية وبمدى تفعيلها داخل وخارج المنظمة؛
- يتطلب حصول المنظمة على ثقة ودعم الأطراف ذات العلاقة بها في البيئة والمجتمع أي التأييد والقبول المجتمعي التوفيق بين مصالح المنظمة ومصالح الأطراف ذات العلاقة بها.
- ليس من المقبول أخلاقيا –اجتماعيا وبيئيا– أن تكون منظمات الأعمال مستخدمة ومستهلكة فقط لموارد وإمكانيات المجتمع والبيئة دون أن يكون عليها التزام مقابل ذلك، ويفترض أن يكون لها دورا في تنمية هذه الموارد والإمكانيات والحفاظ عليها من خلال جهود وتكلفة مراكز البحث والدراسات والإسهام بإبداعات وابتكارات تفيد المنظمة والمجتمع والبيئة؛
- يطلق مصطلح العملاء على كل من يتعامل مع منظمات الأعمال، وحيث أن العملاء هم المصدر الحقيقي لوجود المنظمة وبقائها، يكون من الأسس والمعايير الأخلاقية أن تبذل المنظمة قصارى جهدها للتعرف على احتياجات عملائها وتوقعاتهم وأن تتأكد من رضاهم عن أدائها ومنتجاتها وخدماتها عملا بمبدأ أن العملاء شركاء وأن العميل هو من يدير المنظمة.

ويجب الإشارة إلى أن معايير أخلاقيات الأعمال تتحدد مجالاتها وتتعدد صياغتها وتتباين مقومات تفعيلها مع اختلاف العناصر التالية:

المنارة للاستشارات
ww

- طبيعة نشاط المنظمة؛
- المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنظمة؛
- فئات العملاء أو الأطراف ذات المصلحة؛
- الشكل القانوني للمنظمة؛

ثانيا: الإطار النظري للتنمية المستدامة

لقد تطور مفهوم التنمية في الفكر التنموي فانتقل من تنمية اقتصادية بحتة إلى بشرية إلى مستدامة. كان ذلك نتيجة فشل خطط تنموية رسمت لمدى قصير، "بنيت أساسا على مفاهيم تركز على الجانب الاقتصادي في المقام الأول مهملة بذلك الجوانب الأخرى الاجتماعية والبيئية والسياسية لقضية التنمية."[1]

1-تعريف التنمية المستدامة: للولوج في مفهوم التنمية المستدامة، حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة إلى كلمتين، تمثلت الأولى في مصطلح **التنمية** حيث عرفت على أنها: "إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...لتكون في مستوى تطلعات الشعوب"، أما الكلمة الثانية فكانت **المستدامة** التي تعني الاستمرارية والتواصل دائما حاضرا ومستقبلا.[2] ويعود مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة (نتيجة ديناميكيتها) إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض.[3] أما في المفهوم التنموي فقد استخدم

---

[1]- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي:** دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 90.

[2] - عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص: 354.

[3]- عثمان غنيم محمد، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار ضفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 23.

المنارة للاستشارات
ww

مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الايكولوجي. وفي هذا الاتجاه عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الاطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت.[1]

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها "حلولا منطقية لضمان استمرارية العيش من جيل إلى آخر، إذ تتطلب أن يعمل بالتناسب مع الزيادة السكانية، وأن يستند إلى منطق التوزيع العادل، وتحسين نوعية الحياة، وذلك بالتوازي مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي، دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة.[2]

وهناك من ينظر إليها على أنها عملية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتقنية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية

[1]- طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص: 212.

[2]- صليحة عيشي، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة في المنهج الاسلامي**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص: 136.

المنارة للاستشارات
ww

احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الابقاء على الخصوصية الحضارية.[1]

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة هي عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية التي تضمن الكفاءة الإستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الإنجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وما يترتب عن ذلك من تغيرات جوهرية في السلوك الاستهلاكي والأساليب الانتاجية والتكنولوجيات المرتبطة بها، ونظم توزيع الثروة والدخل على المستوى المجالي والقطاعي والزماني بشكل يؤدي إلى استمرار وتطور الحياة المجتمعية، الخاصة والعامة الوطنية والإقليمية والدولية التي تتضمن الاستدامة الاقتصادية والبيئية والسياسية وما يتعلق بها من استقلال وسيادة واستمرارية لمكوناتها في اطار مبادئ الحكم الراشد.[2]

إجمالا يمكن القول أن التنمية المستدامة هي منهج تنموي بديل شامل يقوم على مبدأ الاستدامة وآلية التوازن بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع لتحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية.

2- خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص أهمها:

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها .فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.

---

[1]- ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012، ص: 229-230.

[2]- صالح صالحي، مداخلة بعنوان: التنمية **الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 870.

المنارة للاستشارات
ww

- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والجوانب البيئية من جهة أخرى[1].
- تتميز بأنها عملية مستمرة وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكّن من إعادة استثمار جزء منه، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد[2].
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل هذه الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيما بينها.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي[3].

3- أبعاد التنمية المستدامة:

أ-البعد البيئي: البيئة لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها فنقول: البيئة الصناعية والبيئة الزراعية، والبيئة الصحية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية... وكذلك الحال بالنسبة للبيئة العمرانية. ويعني ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات ...فالحديث عن

[1] - ريمة خلوطة وسلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 07 و08 أفريل، 2008، ص05.

[2] - سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر، القاهرة، 2003 ، ص77.

[3] - بوحرود فتيحة وبن سديرة عمر، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 07 و08 أفريل، 2008، ص06.

المنارة للاستشارات
ww

مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية.

وهكذا يمكن أن نقول: أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث أن تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية. وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.

ب–البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، هواء...) فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته (عمل، ترقية...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

ج– البعد الاقتصادي: وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

بالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هناك محورا أخر بشكل أساسي للتنمية المستدامة وهو البعد المؤسسي، فدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في التنمية المستدامة .

المنارة للاستشارات
ww

د-البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية.

وهناك من الباحثين والاقتصاديين من يضيف إلى هذه الأبعاد الثلاث أبعاد أخرى:

- البعد السياسي: ذلك أن التنمية السياسية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة، لما للنظام السياسي من دور استراتيجي محوري في عملية التغيير المنشودة، فجانبا كبيرا من الإخفاق في الجهود التنموية يعود إلى تدهور كفاءة وأداء الأنظمة السياسية التي قادت عملية التغيير[1]. ويهتم هذا البعد بتحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية، إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.[2] أما أهميته فتكمن في تجسيده الفعال لمعايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والبيئي.
- البعد التكنولوجي: أو ما يعرف "بالبعد الإداري والتقني"، والذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى مرحلة التوفير في استخدام الموارد والطاقة، بهدف إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات، وتبني معايير تحد من تدفق النفايات بإعادة تدويرها والتخلص من الأخرى بطرائق سليمة بيئيا، مما يساعد على اتزان النظم البيئية.[3]

ثالثا: أهمية أخلاقيات الأعمال في تحقيق "التنمية المستدامة الاسلامية"

[1] - صالح صالحي، المنهج التنموي البديل، **مرجع سابق**، ص: 147.
[2] - صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، **مرجع سابق**، ص: 872.
[3] - قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 36.

المنارة للاستشارات
ww

يحظى موضوع الأخلاق والتنمية بأهمية بالغة خصوصا بعد الأزمات التي شهدها العالم أخيرا والتي تعزى حسب الكثير من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين والاجتماعيين والساسة إلى غياب وتجاهل البعد الأخلاقي في المخططات والسياسات التنموية.

لذا تتوجه التيارات الفكرية نحو إعادة النظر في السياسات التنموية المرسومة أخذا بالاعتبار العوامل غير المادية في العملية التنموية، ومنها عامل الدين الذي بحفظه تتحقق عدة ايجابيات كالمشاركة الايجابية في العملية التنموية بانتشار القيم الأخلاقية التي تحرك الجهد الانساني لاستغلال خيرات الكون واستخدام موارده استخداما رشيدا.

1- التنمية المستدامة بمنظور إسلامي

لقد عرف الإسلام التنمية المستدامة بمقوماتها وأسسها منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام، وأمر بها قبل أن يعرفها العالم في سبعينات القرن العشرين. والتنمية في الإسلام ترتبط بالوحي الإلهي وعقيدة المسلم لذلك تظل مصونة من الخطأ والزلل، محوطة بضمانات من الوحي الرباني والهدي النبوي، كما قال رسول الله (تركت فيكم ما إن تمسكتم به، لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله وسنتي).[1]

والتنمية من وجهة نظر إسلامية هي "تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في العمارة والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة، في إطار التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية."[2]

---

[1] - عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص: 174.

[2]- بضياف عبد المالك، عنتر بوتيارة، مداخلة بعنوان: **دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة من منظور إسلامي**، الملتقى الدولي حول: مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص: 247.

المنارة للاستشارات
ww

إن لفظ التنمية لم يرد في الكتاب والسنة، لكن كثيرا ما تناول القرآن الكريم النشاط الاقتصادي، وجاء التأكيد فيه على ضرورة أن يكون السلوك الاقتصادي رشيدا في مجال الكسب والإنتاج والاستهلاك. ورغم أن القرآن الكريم لم يستخدم مصطلح التنمية ولا حتى النمو، غير أن هنالك العديد من المصطلحات الدالة على مفهومي النمو والتنمية والتي منها: الإعمار، السعي في الأرض، الحياة الطيبة والتمكين. هذا ويعتبر كل من مصطلح (العمارة أو التعمير) و(التمكن أو التمكين) من أصدق المصطلحات تعبيرا عن التنمية في الإسلام.

أما عن مصطلح العمارة، فالله تعالى أودع هذه الأرض، وطلب من الإنسان عمارتها والتمتع بخيراتها، في قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾[1].

وأما عن مصطلح التمكين، فيقول الله تعالى: ﴿ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش﴾[2].

فالإسلام يعمل على تمكين الإنسان من إشباع حاجاته المشروعة لكي يحيا حياة كريمة طيبة فيقوم بواجباته نحو ربه ونحو نفسه ونحو أسرته ونحو أمته ونحو البشرية جمعاء.

وقد هيأ الله سبحانه وتعالى هذه الأرض للإنسان ليمارس فيها واجب الاستخلاف فيقول جل وعلا: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾[3] واستعمره فيها أي طلب إليه عمارتها كما قال الله تعالى: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾[4]. وجعل فيها من الموارد ما يضمن للإنسان حياة كريمة وسخرها له لينتفع بها بالكيفية

[1]- **القرآن الكريم**، سورة الملك، الآية 15.
[2]- **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية 10.
[3]- **القرآن الكريم**، سورة التوبة، الآية 34-35.
[4]- **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية 20.

المنارة للاستشارات
ww

التي شرعها الله، وفي ذلك يقول عز وجل: ﴿ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾[1].

والاستخلاف الالهي للإنسان في الأرض ليس استخلافا مطلقا، بل بينت الشريعة الإسلامية أصوله وحددت قواعده وأوضحت كل ما يتعلق بتعامل الإنسان مع الكون. فمثلما دعت النصوص إلى وجوب الاستفادة من الموارد التي سخرها الله للإنسان مثلما جاءت النصوص القرآنية بأحكام لضبط وترشيد استهلاك هذه الموارد والحرص على الانتفاع منها على أن لا يكون هناك استخدام جائر للموارد المتاحة أو أن يتم بطريقة غير واعية بحيث تترتب عليه أضرارا تهدد حياة الإنسان ووجوده بشكل أو بآخر. فيقول تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾[2]. كما جاء التأكيد على ضرورة الاعتدال في الإنفاق، إذ يقول سبحانه وتعالى: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾[3] ويقول جل جلاله: ﴿قل أمر ربي بالقسط﴾[4]. ذلك لأن كل مجاوزة للحد في التعامل مع ما خلقه الله من موارد يعد إخلالا بمبدأ التوازن البيئي، لذا تبرز ضرورة المحافظة على الموارد من التلف والهلاك أو التلوث أو الاستخدام الجائر لها مما يعتبر نوعا من الفساد في الأرض. وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا﴾[5] ويقول سبحانه: ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾[6]. فقد جاء النهي في القرآن الكريم واضحا عن الفساد في الأرض وهو يشمل كل صور الإفساد، يقول جل وعلا:

---

[1]- **القرآن الكريم**، سورة لقمان، الآية 20.
[2]- **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية 31.
[3]- **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، الآية 29.
[4] - **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية 40.
[5]- **القرآن الكريم**، سورة طه، الآية 81.
[6]- **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية 85.

المنارة للاستشارات
ww

﴿وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾[1].

والحرص على حماية حقوق الأجيال القادمة وعدم الحاق الضرر بموارد البيئة بما يحمي الاستخدام المستقبلي لها من الضرر أمر أهتم به الإسلام، حيث تجلى الاهتمام بها في كثير من الممارسات عبر التاريخ الإسلامي، كان من أوضحها ما فعله عمر بن الخطاب في أرض السواد باعتبارها أرضا مفتوحة عنوة، فقد كان من حججه الرئيسية في وجه من طالب بتقسيمها: فكيف بمن يأتي من المسلمين، فيجد الأرض بعلوجها قد اقتسمت؟ وورثت عن الآباء وحيزت؟ وكان الاستدلال بقوله تعالى: ﴿والذين جاءوا من بعده﴾[2] حاسما في ترجيحه ما ذهب إليه عمر بن الخطاب من ضرورة وقفها وعدم تقسيمها وتحقيق المصالح العامة للأجيال الحاضرة والقادمة.[3]

إن هذه النظرة الأخلاقية لأنماط التعامل مع هذا الكون ومكوناته المتعددة تصون هذا التعامل من الإفراط وتحميه من أن يكون سببا للإضرار بالآخرين والإخلال بالتوازن الطبيعي الذي يحقق خير الإنسان وتقدم حياته واستقرارها على هذه الأرض، على أن يظل سلوكه صديقا للبيئة، متناغما معها، بعيدا عن الإضرار والفساد.

ونظرة الإسلام الأكثر شمولا للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها. وفي الوقت نفسه فإن النظرة

---

[1]- **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية 205.

[2]- **القرآن الكريم**، سورة الحشر، الآية 10.

[3]- عبد السلام العبادي، **البيئة في الإسلام**، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 2010، ص: 33.

المنارة للاستشارات

الإسلامية للتنمية المستدامة تعنى بالجوانب المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية.[1]

ويجب التأكيد أن التنمية المستدامة بمحتواها ومبادئها وأبعادها المتكاملة ما هي إلا وإن اختلفت المسميات إلا دعوة دولية لإحياء وتطبيق جانب من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وتفعيل وترسيخ لما جاءت به الحضارة والثقافة الإسلامية من مبادئ ومعايير أخلاقية.

2- أهمية الرصيد الأخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة

إن الأخلاق وما تحتويه من قيم فاضلة ومبادئ سامية لا تكون أساسا للتقدم الروحي فحسب بل إنها ضرورة حتمية للرقي والتحضر البشري. وإذا كانت الأمم في المرحلة البدائية تتفاضل بالقوة البدنية وفي المرحلة الحديثة تتفاضل بالعلم والتقنية فإن الأمم في المرحلة المتحضرة تتفاضل بمكارم الأخلاق.[2]

وقد عبر المفكر الفرنسي جارودي عن أهمية القيم الأخلاقية قائلا بأن الحضارة لا تطور إلا هلاك الإنسانية وفنائها ولا سبيل إلى الخروج من ذلك إلا بالتمسك بالقيم الروحية في درجة أعلى من القيم المادية.[3]

وقد أكد الإسلام على أن بقاء الأمم وازدهار حضارتها واستدامة منعتها إنما يكفل لها إذا ضمنت العناية بالأخلاق، فإذا سقطت الأخلاق سقطت الدولة معها وفي ذلك يقول ابن تيمية: "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة"[4].

---

[1]- نعيمة يحياوي، فضيلة عاقلي، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الاسلامي**، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص:16.

[2]- أبو بكر ابراهيم التلوع، **الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995، ص: 25.

[3]- **المرجع نفسه**، ص: 23.

[4]- ميسون محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 22.

المنارة للاستشارات
ww

وكان قد توصل ماكس فيبر من خلال دراسته للعلاقة بين الأفكار والأخلاق الدينية من ناحية، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى، أن التمسك بالدين والأخلاق يعد من أهم أسباب تقدم المجتمعات.[1]

لقد كان ينظر إلى الأخلاق على أنها قيم معيارية وسلوكات مثالية لا دخل لها في النشاط الاقتصادي بل إنها وضعت في قائمة المؤثرات السلبية على النواحي الاقتصادية. لكن وبعد عشرات السنين من الشرود في ظل هذه الفلسفة المادية في العالم المتقدم بدأت الدعوة إلى إعادة الاعتبار للنواحي الأخلاقية عند وضع المناهج الاقتصادية ودراسة الأنشطة الاقتصادية والقوانين التي تحكمها تبعا لتطور النتائج السلبية لعدم الاهتمام بالجوانب الروحية والأخلاقية من أزمات مالية وفضائح أخلاقية أدت بانهيار كبريات الشركات ومست اقتصاديات دول كبرى ولعل أزمة 2008 وانهيار شركة Enron في الولايات المتحدة خير مثال على ذلك.[2] فصدق العلامة مالك رحمه الله إذ يقول:"إن المعارك الاقتصادية عندما تدور رحاها فهي تدور حول قطب القيم الأخلاقية". وحلها لا يمكن أن يكون إلا بالتفكير المتأني وبالنظر إلى خصوصيات أوضاع كل مجتمع من معتقداته وأخلاقه وثقافته وموروثه الحضاري والقيم الجماعية السائدة وأوضاعه المادية والثروات المتاحة إلى آخره من المعطيات الاقتصادية[3]. وهذا ما يصطلح عليه المفكر مالك بن نبي بالمعادلة الاجتماعية حيث استخلص هذه الرؤية من التجربة التنموية التي خاضتها دولة إندونيسيا عند لجوءها لعالم الاقتصاد الألماني شاخت لكي يضع لها خطة تنميتها الاقتصادية والذي فشل في ذلك رغم أن الدولة ثرية

[1] - حسين عبد الرحمان رشوان، **التنمية اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص: 49.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل، مرجع سابق، ص: 238-239.

[3]- بن منصور عبد الله، جلطي غانم، مداخلة بعنوان: **أهمية المصفاة الأخلاقية الشعبية في مناهج علم الاقتصاد الحديث**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع والأفاق ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، أيام 23-24 فيفري 2011، ص:11.

المنارة للاستشارات
ww

بمواردها الطبيعية والبشرية. أما سبب الفشل فيعزى إلى أن الرجل قد أهمل الرصيد الأخلاقي الذي يميز الانتماء الحضاري لإندونيسيا فلم يؤخذ في الحسبان مكونات المعادلة الاجتماعية المتوفرة في هذه المنطقة، بينما نجحت خطته لأنه أصلا ينتمي للمعادلة الاجتماعية الغربية التي تألف الانتماء الحضاري لألمانيا.[1]

فلا شك أن شاخت وضع خططه على الشروط التي يقدمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقة آلية أثناء مرحلة التطبيق، ثم لا شك في أنه طبق هذه الشروط آليا في التجربة الإندونيسية، أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية، بوصفه فردا من المجتمع الألماني، فتعثرت التجربة الإندونيسية بسبب خطأ مخططها في تقدير المعطيات البشرية في المجال الاقتصادي، لأن ذهنه يحمل لهذه المعطيات صورة واحدة تطبق في أي تجربة تجري داخل ألمانيا أو خارجها.[2]

بينما الواقع الإنساني لا يفسر على أساس معادلة واحدة بل حسب معادلتين:

1. معادلة بيولوجية تسوي بين الإنسان وأخيه الإنسان في كل مكان، بحيث يستطيع هذا كل ما يستطيع الآخر، إلا فيما فضل فيه بعض الأفراد عن الآخرين.
2. ومعادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر وفي مجتمع واحد تختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة التخلف والتقيد بأخلاق الواجب التي تشكل أحد أساسيات المعادلة الاجتماعية.

فأما المعادلة الأولى فهي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وميزه على العالمين بالتكريم، فهي منحة من الله إلى البشر كافة.

أما المعادلة الثانية فهي هبة من المجتمع في تفاعلاته مع أخلاقه وعقائده إلى كافة أفراده، كقاسم مشترك يطبع سلوكهم وتصرفاتهم، ويحدد درجة فعاليتهم أمام

---

[1] - المرجع نفسه، ص: 9.

[2]- مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار المفكر المعاصر-بيروت-، دار الفكر-دمشق-، 1987، ص: 91.

المنارة للاستشارات

ww

المشكلات تحديدا يميزهم عن أفراد مجتمع آخر أو عن جيل آخر من مجتمعهم، إذا كان الفاصل الزمني كافيا لطبع المجتمع بأسلوب آخر يتفق مع معادلة اجتماعية أخرى. بحيث نستطيع أن نعتبر هذه الفعالية مقياسا لقدرة الفرد حسب بيئته على الهيمنة على متطلبات التنمية لبلوغ الأهداف المنشودة.

إن مخطط شاخت قد فشل في أندونيسيا مع توفر كل الشروط الفنية والمادية لأنه فقد شرطا ضمنيا وهو دراسة المحيط الأخلاقي والعقائدي والسوسيولوجي واكتفى بالدراسة الكمية والمادية فقط، وهو ما يفقد عملية التنمية في بعدها الانساني وما يتعلق بها من جانب معنوي.

وفي المقابل توجد تجربة ماليزيا كنموذج تنموي معاصر ومثال يحتذى به، يجمع بين الحداثة والإسلام، إذ استطاعت تحقيق معدلات نمو أبهرت الخبراء الاقتصاديين الدوليين، كما تجاوزت الأزمة المالية لسنة 1997 بنجاح كبير. ويؤكد المسؤولون هناك على أهمية القيم الحركية المجتمعية بصفة عامة والأداء الاقتصادي بصفة خاصة، ولا عجب أن تخصيص الخطة التنموية لسنة 2020 فصلا كاملا تحت عنوان:

Including Moral and Ethical values in Business لا يمكن فصل الاقتصاد عن القيم الأخلاقية. ويؤكد على ذلك قائد التجربة الماليزية في كتابه صوت آسيا أن الإسلام إطار مرجعي عام للتنمية، وأن الحلول الواجبة لبلوغ نموذج تنموي ناجح لا يجب أن تتعارض مع المقاصد العامة للإسلام، كما ينبغي لها أن تتلاءم مع معطيات الواقع العالمي والإسلامي وأول تلك الحلول هو استيعاب التكنولوجيا الغربية الحديثة وتطويرها في إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية والخصوصية الحضارية.[1]

[1]- بوريب خديجة، مداخلة بعنوان: **النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص: 270

المنارة للاستشارات
ww

وهذا يؤكد أن السياسات والإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا يمكن أن تصاغ وتنفذ بمنأى عن المبادئ والقيم الأخلاقية في حركة التنمية، فالقيم الأخلاقية والخصوصية الثقافية للمجتمع لها تأثير أقوى على حركة التنمية.

فمن الخطأ ما يرتكبه كثير من الاقتصاديين الذين يدرسون الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الظواهر المجتمعية والأخلاقية والثقافية، لأن ما تحتاجه البشرية على الصعيد الاقتصادي هو تكريس القيم الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات من خلال منظومات أخلاقية تغير النظرة للقضايا الاقتصادية في جميع تفاصيلها وتحث الفرد على التصرف الصحيح طبقا لقيم أخلاقية محددة مسبقا، إذ يتعين أن تعزز هذه القيم السلوك الاقتصادي على جميع المستويات وتنشر العدالة الاجتماعية والتكافل والتضامن الانساني من خلال التوزيع المتكافئ للثروة والفرص، والحد من الاستهلاك المفرط والفساد المستفحل، والهدر والتبذير للثروات والتضليل المتعمد المنتشر في الأسواق المالية، وعدم الالتزام بالمسؤولية واستغلال النفوذ والإهمال وغير ذلك من السلوكيات اللاأخلاقية التي أصبحت تضرب الحياة الاقتصادية في جميع صورها.[1]

إن إدماج العنصر الأخلاقي كأحد المتغيرات في التحليل الاقتصادي يتطلب إيجاد آليات تجسد تطبيق الأخلاق ميدانيا في التعاملات الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يرفع من نسبة الأداء الاقتصادي، ويحسن آليات إنتاج وتوزيع الثروة ويخفف من حدة الاختلالات الاجتماعية، ويحاصر ظاهرة الفقر والمجاعة، ويستأصل كل أنواع الجريمة الاقتصادية، وتتحول العقلانية الاقتصادية إلى سلوك اقتصادي مأخلق.[2]

---

[1] - بن منصور عبد الله، **إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2009، ص: 145.

[2] - كمال رزيق، خالد راغب أحمد الخطيب، **إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على

المنارة للاستشارات
ww

ولأن السلوك الأخلاقي يرفض الاستخدام الجائر للموارد واستنزافها كما يرفض إبادة الحيوانات وإتلاف الغابات وتلويث المحيط البيئي. فلا غرابة أن يصبح البعد الأخلاقي أحد المطالب ذو الأسبقية في التحقيق، وإدماج الاعتبارات القيمية في جميع ما ترنو إليه لتحقيقه التنمية المستدامة كالتوزيع العادل للثروات، والاستغلال العقلاني للموارد، وتكافؤ الفرص، والمحافظة على الموارد البيئية وتثمينها.[1]

الشكل رقم (01): البعد الأخلاقي مرتكز أساسي للتنمية المستدامة

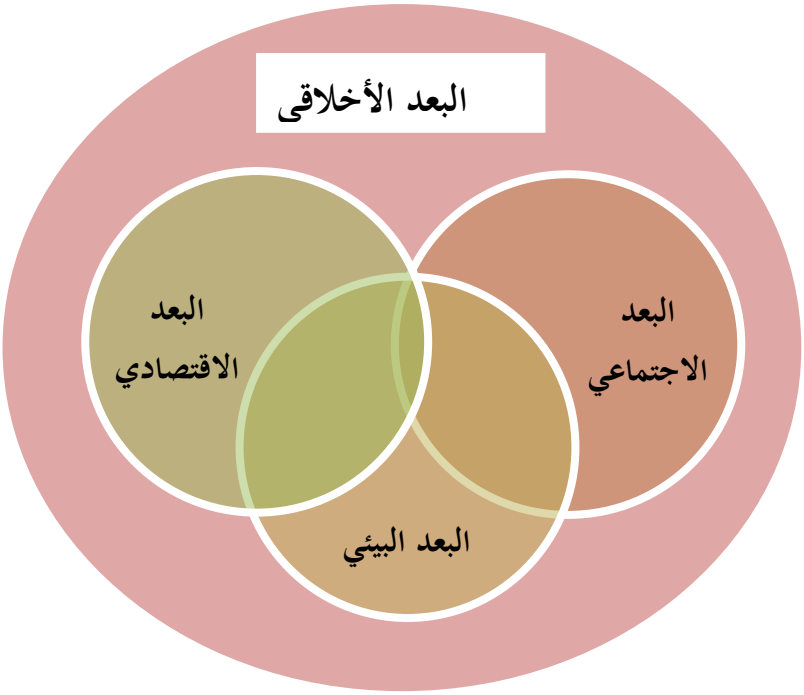

منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص: 16.

[1]- بن منصور عبد الله، **الجوانب الأخلاقية في التنمية المستدامة**، جامعة تلمسان، ص6. مقال متوفر على الموقع:
http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/benmansour.pdf, le 11/11/2018, 10h20.

المنارة للاستشارات
ww

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Mathieu Baudin, **Le développement durable : nouvelle idéologie du XXIe siécle ?**, L'Harmattan, Paris, 2009, p : 16.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن عملية تحقيق التنمية وضمان استدامتها تتطلب إعادة هيكلة الخطط والاستراتيجيات وفقا للأطر والمعايير الأخلاقية ذلك أن نجاح التنمية المستدامة لن يتأتى إلا عن طريق دمج البعد الأخلاقي في الخطط التنموية وأخذه كمرتكز أساسي تقوم عليه كافة أبعاد التنمية. وقبل أن تكون هناك تغييرات على مستوى الخطط والسياسات والاستراتيجيات هي أولا وقبل كل شيء تغييرات على مستوى الفكر والسلوك والقيم وأي تنمية تتجاوز أو تتصادم مع القيم والمعايير الأخلاقية فإن مآلها التعثر والفشل.

خلاصة الورقة البحثية:

حاولنا من خلال الورقة البحثية استعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث، حيث تناولنا في الجزء الأول أخلاقيات الأعمال والتي تعتبر منظومة من القيم الاجتماعية والذاتية التي تحكم التصرفات الفردية والمؤسساتية في مختلف الظروف والمواقف وتحدد السلوكيات الجيدة وغير الجيدة، وهي تنعكس في القوانين والتعليمات وقواعد السلوك والمعايير المهنية. في حين خصصنا الجزء الثاني لموضوع التنمية المستدامة وفيه تم التطرق لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة، كما تضمن الجزء الثالث طرح تصور فكري لمدى أهمية الرصيد الأخلاقي في تحقيق وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة وفق منظور إسلامي. وخلصنا إلى أن عملية تحقيق التنمية المستدامة لا تتوقف على تلك النظرة الشمولية المتكاملة التي تهدف إلى الموازنة بين المطالب الاقتصادية والاجتماعية

المنارة للاستشارات
ww

والبيئية بل تتطلب إيجاد أرضية وآليات لتفعيل البعد الأخلاقي الذي يعد مؤشرا هاما ورقما أساسيا في معادلة التنمية.

المنارة للاستشارات
ww